

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٨٩١ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في بوروندي" أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه التام لعملية السلام في إطار اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي (المسمى فيما يلي "اتفاق أروشا")، ويدعو جميع الأطراف البوروندية إلى الوفاء بما عليها من التزامات ويؤكد لها تصميمه على دعم ما تبذله من جهود في هذا الاتجاه.

"ويرحب المجلس بالتقدم الذي أحرزته الأطراف البوروندية في الآونة الأخيرة ولا سيما توقيع بروتوكولي ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في بريتوريا، وإبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في دار السلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بين الحكومة الانتقالية و "قوات الدفاع عن الديمقراطية" التي يتزعمها السيد نكورونزيزا.

"ويرحب المجلس مع الارتياح بتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة وبمشاركة قوات الدفاع عن الديمقراطية في المؤسسات الانتقالية. ويحث مرة أخرى قوات التحرير الوطنية (بالببهيوتو - ق. ت. و.) التي يتزعمها السيد رواسا والتي تشكل الجماعة المتمردة الأخيرة التي لم تنضم بعد إلى عملية اتفاق أروشا للسلام، على أن تنضم إليها دون مزيد من التأخير.

"ويشيد المجلس بالدول صاحبة المبادرة الإقليمية والوساطة وبخاصة جنوب أفريقيا على ما تبذله من جهود لإحلال السلام في بوروندي؛ ويعرب عن تأييده لبعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي وللوحدات الجنوب أفريقية والإثيوبية والموزامبيقية التي تتألف منها. ويدعو الجهات المانحة إلى تزويدها بالدعم المالي والمادي والسوقي بأسرع ما يمكن.



”ويرحب المجلس بالمهمة التي قام بها مؤخرا الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويدعو الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى حشد دعمها أثناء المنتدى القادم الذي سيعقده شركاء تنمية بوروندي يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في بروكسل، والوفاء بما قدمته حتى الآن من وعود بالمساهمة.

”ويعرب المجلس عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية السيئة جدا التي يعيشها سكان بوروندي ويذكر بأن جميع الأطراف المعنية مسؤولة عن أمن السكان المدنيين، الذي يشمل توفير إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان بشكل تام وفوري ودون عوائق.

”ويدين المجلس جميع أعمال العنف وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويؤكد من جديد تصميمه على دعم ما يبذله البورونديون من جهود للحيلولة دون وقوع تلك الأعمال، استنادا إلى سيادة القانون، بغية وضع نهاية للإفلات من العقاب.

”ويحيط المجلس علما بالكلمة التي ألقاها أمام المجلس الرئيس البوروندي، السيد ندايزيبي في ٢٢ أيلول/سبتمبر. كما يحيط علما بالمطالب التي قدمها نائب رئيس جنوب أفريقيا، السيد زوما، أمام المجلس في ٤ كانون الأول/ديسمبر الماضي، باسم دول المبادرة الإقليمية والمشار إليها في الفقرة ٧١ من التقرير الأخير المقدم من الأمين العام بشأن الحالة في بوروندي، والمؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1146).

”ويشيد مجلس الأمن بقرار الأمين العام دراسة الحالة السائدة بغرض تقديم توصيات في هذا الشأن إلى المجلس، ويطلب إليه أن يشرع، في أقرب وقت يراه مناسبا، في تنفيذ الأعمال التحضيرية وعمليات التقييم الملائمة للطريقة التي يمكن أن تتبعها الأمم المتحدة لتقديم أكفأ مستويات الدعم بغرض تنفيذ اتفاق أروشا للسلام تنفيذا تاما.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالتقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام عن الحالة في بوروندي؛ ويرحب بالأعمال التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام وموظفو مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ظل ظروف كثيرا ما تكون صعبة، ويقر التوصيات الواردة في الفقرات من ٦٣ إلى ٦٥ بشأن تجديد ولاية المكتب“.